

Collectif
des
familles
de
disparu(e)s
en
Algérie

المفقودون DISPARUS
DISPARU المفقودون
المفقودون DISPARU
DISPARUES المفقودون
المفقودون DISPARUS
DISPARUS المفقودون
المفقودون DISPARUS

الحقيقة و العدالة

للمفقودين

في الجزائر

رسالة إخبارية

رقم 11 – أفريل / جوان 2004

بطاقة الانخراط

الاسم و اللقب:

العنوان:

الرمز البريدي: المدينة:

الهاتف:

العنوان الالكتروني:

✠ انخرط في تجمع عائلات المفقودين في الجزائر و ابعت لكم اشتركي لسنة 2004 €30
✠ أتمنى المشاركة في نشاطاتكم بتقديم هبة.

الرجاء إرسال صكوككم إلى تحالف عائلات المفقودين في الجزائر
و إعادة إرسال النشرة إلى: تحالف عائلات المفقودين في الجزائر
Collectif des familles de disparus (e) en Algérie
148rue Faubourg Saint Denis 75010- Paris

جولة في الجزائر في الفترة من 19 ماي الى 01 جوان 2004:

تحسبا لتصوير شريط وثائقي عن حالات الاختفاء القسري في الجزائر، قام وفد من جمعية "أس أو أس" مفقودين، و تجمع عائلات المفقودين بالجزائر، بجولة عبر الجزائر، لجمع شهادات وصور.

بجيجل، و علما بعدد حالات الاختفاء القسري، تنقل تجمع عائلات المفقودين بالجزائر لمقابلة العائلات. والواقع أن هذه المنطقة تتسم بخصوصية مؤسفة، وهي كونها عرفت عمليات إختطاف لمجموعات، مكونة من 4 إلى 22 شخصا، بين عامي 1995 و 1996.

في مدينة القنار، اختفى 22 رجلا خلال نفس العملية، التي قام بها عسكريون ودرك في ليلة 07 إلى 08 أبريل 1995. شوهد هؤلاء الأشخاص لآخر مرة، بالشاحنة التي إقتادتهم إلى القطاع العسكري لجيجل.

وقد أودع تجمع عائلات المفقودين بالجزائر، لدى فريق العمل المكلف بالاختفاء القسري لدى الأمم المتحدة، 18 ملفا خاصا بالأشخاص المفقودين في ذلك التاريخ، أي 08 أبريل 1995.

ووفقا لبعض الشائعات، أحتجزت إحدى تلك المجموعات المختطفة داخل محل، من طرف حرس بلدي وميليشيات. حيث تم حرقهم أحياء، في إحدى الليالي بقنار. ذاك المحل أو ما تبقى منه، محل المجزرة في الماضي، هو ملك لأحد أفراد الميليشيات، معروف لدى سكان البلدية.

في مسلمون، في ولاية تيبازة، أوقفت مجموعة مكونة من حوالي اثني عشر شخصا. أكدت شقيقة مفقود، دخلت في الأونة الأخيرة في إتصال مع أعضاء من "أس أو أس" مفقودون، أنها قد شهدت دفن أشخاص أحياء في حفرة.

تنقل أعضاء من "أس أو أس" مفقودون إلى عين المكان، السبت 17 جويلية 2004، حيث عابنوا بالفعل، وجود ردم من التراب في أرض زراعية.

رصد تجمع عائلات المفقودين بالجزائر، ثلاثة عشر شخصا مختطفا، في 7 فيفري 1995 في مسلمون. تم إيداع ملفات هذه الحالات، لدى فريق العمل المكلف بالاختفاء القسري، لدى الأمم المتحدة.

في ولاية غليزان، عقد أعضاء من "أس أو أس" مفقودون والمتحدثة باسم التجمع، جلسات عمل حول قضية نيم (شكلت الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان

ملفا، وقدمت شكوى ضد الإخوة محمد، بتهمة الاختطاف، التعذيب، وارتكاب أعمال وحشية وجرائم ضد الإنسانية. (أنظر نشرية الأخبار رقم 11) وفي هذه القضية، تنظم أربعة شهود على الأعمال، التي ارتكبت من طرف الإخوة محمد، كأطراف مدنية، طالبين مرافقة، من أجل تكوين ملف قضيتهم.

في غضون ذلك، كانت جمعية "أس أو أس" مفقودون، تقوم بجمع معلومات لدى شهود من هذه المنطقة، لإستيفاء ملفات عن مفقودين.

في هذه الفترة، أكدت العائلات التي تم لقاءها، أنه قد تم الاتصال بها، من طرف أفراد تائبين من الجيش الإسلامي للإنقاذ، و الذين في خدمة الحكومة، كانوا ينتقلون إلى منازل العائلات، طالبين منهم ملاً استمارات للحصول على التعويضات. ووفقا لمصادر أخرى، فإن هذه الطريقة تمارس أيضا في كل من الجزائر العاصمة، وهران، تيزي وزو، وتيارت.

في وهران، إلتقى التجمع و جمعية "أس أو أس" مفقودون، بأعضاء الجمعية، التي إفتتحت أبواب مكتبها، في فيفري 2004. وخلال إقامتهم هناك، عقد إجتماع عمل، تم فيه مناقشة التنظيم و أساليب العمل، و كيفية إستقبال العائلات وإنشاء الملفات، وفقا للإجراءات المطلوبة من قبل الفريق العمل المكلف بحالات الاختفاء القسري، لهيئة الأمم المتحدة.

تم جمع قصص عائلات المفقودين، من ضمنهم خمسة عشر نسوة، أخوات، أمهات أو زوجات مفقودين، واللاتي اعتقلن وتعرضن للتعذيب من دون سبب، في تكنات بماجينا و الدار البيضاء.

أربعة من هؤلاء النسوة الخمسة عشر، قضين عقوبات سجن، وصلت أحيانا حتى أربع سنوات .

اجتماعات مع كبار الشخصيات في الجزائر العاصمة

وفيما يتعلق بإنشاء لجنة متخصصة والإجراءات التي يتعين إتخاذها، استغل تجمع العائلات جولته بالجزائر، من أجل الإجتماع مع كبار الشخصيات الجزائرية.

مقابلة مع مصطفى فاروق قسنطيني

اجتمع وفد من 15 عضوا من جمعية "أس أو أس" مفقودون والسيدة نصيرة ديتور عن التجمع، مع رئيس اللجنة المختصة، فاروق قسنطيني. إذ

أنه "إذا طلبت الدولة العفو في ذلك الوقت (لما يكن هناك) 150 قتيلا و أكثر من 1000 جريحا".

دون أن يكون واضحا جدا بخصوص هذا الافتراض، بدأ أن السيد سيد أحمد غزالي يريد تقديم مبدأ "العفو"، كشكل من أشكال حل مسألة الاختفاء القسري.

بطبيعة الحال، كان رد فعل عائلات المفقودين، على خطابه بتوضيح كون "العفو" يحمل طابعا ثانويا في تسوية حالات الاختفاء القسري، ولا يمكن بأي حال، أن يحل محل إنشاء الحقيقة والعدالة. العدالة التي في إعتبارهم، وفي حالة ماسينيسا، قد فشلت تماما لأن الدركيان المسؤولين عن وفاة الشاب، قد أطلق سراحهما بعد تمضية عقوبة السجن، لمدة سنتين فقط.

تجمع وطني لعائلات المفقودين

انعقد تجمع وطني أمام رئاسة الجمهورية بالمرادية، في الجزائر العاصمة، وذلك في 20 جوان 2004. تجمعت عائلات المفقودين من جميع مناطق الجزائر، للإعراب على عدم موافقتهم على الاقتراحات المنسوبة إلى الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، المنشورة في اليومية المكتوبة بالعربية، "الشروق اليومي" في 6 جوان 2004.

في هذا المقال، أكدت مصادر مطلعة بأنه سوف يتم إنشاء لجنة وطنية، مكلفة بالنظر في ملفات الإختفاء القسري، لدى وزارة الداخلية. و وفقا لهذه المصادر، سوف تقوم اللجنة بمنح الأولوية في دراسة الملفات، إلى تلك التي تتورط فيها مصالح رسمية للدولة، علاوة على تعويض بقيمة 14 مليون دينار، سوف تدفع لصالح العائلات.

استلزم هذا التجمع تعبئة وتحضيراً على قدر هام (لافتات، صور لمفقودين وما إلى ذلك)، والذي إختتم بإيداع أمهات المفقودين لعريضة، رغبين في تسليمها إلى رئيس الجمهورية. تشترط هذه العريضة التي تضم 3000 إمضاء، إنشاء لجنة حقيقية للحقيقة والعدالة.

أمام رفض مستشار الرئاسة، السماح للأمهات بالدخول إلى القصر، باشرت هاته الأمهات بمسيرة عفوية، إلى مقر اللجنة الوطنية الاستشارية لترقية وحماية حقوق الإنسان. استقبل الوفد من قبل السيد بوسنة، الأمين العام للجنة، الذي خاطب الأمهات بالكلمات التالية: " إن أفضل شيء هو قبول التعويض. خذوا شهادة الوفاة، خذوا التعويض، وإذا عاد أبناءكم في أحد الأيام، لن يكلفكم الأمر، سوى

وخلال الاجتماع مع رئيس اللجنة الوطنية الاستشارية لحماية وترقية حقوق الإنسان، لم تحصل العائلات على أجوبة شافية، بخصوص التقدم المحرز في عمل اللجنة المخصصة. إلا أنها، استطاعت التعرف على طريقة عمل اللجنة.

أعلن مصطفى فاروق قسنطيني عن رغبته في التعرف على رأي لويظة حنون، المتحدث باسم حزب العمال، ورضا مالك، رئيس سابق للحكومة. إلا أن ذلك ضايق عائلات المفقودين بشكل كبير، لأنه وتحديدًا أثناء فترة حكم رضا مالك، قد وصل عدد حالات الاختفاء إلى ذروته.

إقترح الوفد على فاروق قسنطيني معالجة حالات مفقودين، بتقديم عشرين ملفا خاصا، تحتوي كلها على جميع البيانات اللازمة لإنشاء الحقيقة والعدالة: أسماء مرتكبي الجرائم المزعومين، شهادات معتمدة، وما إلى ذلك.

اقترح الوفد على رئيس اللجنة المتخصصة، القيام بمواجهات بين الجناة، الضحايا والشهود، في إطار مهمتها. إلا أن السيد قسنطيني رفض الاقتراح، بحجة أن هذه الطريقة من "المستحيل" تنفيذها.

وأكد الوفد أيضا، على أنه في معظم هذه الحالات، قد توجهت العائلات إلى العدالة، حتى أن معظم العرائض، قد تم النظر فيها من قبل قضاة المحكمة العليا. ورغم أن هذه الشكاوي جاءت ضد أشخاص ذوو هويات محددة، ورغم قوة هذه الملفات، إلا أن الضحايا لم يحصلوا على ضالتهن، و لم تقم العدالة بالنظر، سوى في الشكاوي المقدمة ضد مجهول.

وفي الختام، وافق فاروق قسنطيني على استقبال العائلات مرة أخرى في منتصف جويلية، وإقترح إحالة هذه القضايا إلى وزير العدل.

لقاء مع سيد أحمد غزالي: الذاكرة والعفو

في 29 جوان 2004 استقبل السيد سيد أحمد غزالي، رئيس الحكومة السابق، نفس الوفد من عائلات المفقودين، وذلك بطلب منه.

مؤكدًا على ضرورة الكفاح ضد النسيان وإنشاء ذاكرة للمفقودين، إلا أن سيد أحمد غزالي، لم يتطرق إلى سبل وضع حد لظاهرة اللاعقاب، التي يتمتع بها المتسببون في الإختطافات. تكلم الرئيس السابق للحكومة مطولا، عن حالة ماسينيسا قرماح، طالب يبلغ من العمر 20 عاما، قتل ببرودة في مركز للدرك في بني دوالة (منطقة القبائل)، في 18 أفريل 2001. كما شدد على أهمية "العفو"، مؤكدا

شاهدين اثنين والذهاب إلى دار البلدية لتسجيل أسمائهم".

من أجل الدفاع عن الحرية والديمقراطية

باشر المعهد الديمقراطي الوطني، والذي لطالما أظهر إهتماما كبيرا بقضية عائلات المفقودين، في شراكة مع التجمع، من أجل إنجاز برنامج تكويني لأعضاء "أس أو أس" مفقودون. وفي هذا السياق، إقترح المعهد الديمقراطي الوطني، خلق سلسلة ورشات تدريبية، موجهة للجمعيات الناشطة في مجال حقوق الإنسان، و طرح مختلف المواضيع. تمحورت الورشات المبرمجة حول ثلاثة مواضيع رئيسية:

1. تحديد المشاكل النوعية، و تطوير الرسائل الواضحة والدقيقة.
- 2 استراتيجيات الاتصال والعلاقات مع وسائل الإعلام.
3. جمع الأموال، وتركيب المشاريع.

تمت أول دورة تدريبية في 28 جوان 2004 ، بمشاركة مسؤولا جمعية "أس أو أس" مفقودون بالجزائر العاصمة و المدينة، بمقر المعهد الوطني الديمقراطي. كانت عرض المهمة وتحليل أهداف "أس أو أس" مفقودون، من بين المواضيع المطروحة في هذا التخطيط الاستراتيجي. بالنسبة للشخصين المشاركين في التكوين، كلفا من جهتهما، بإيصال محتوى هذا التكوين للعائلات.

فريق العمل والتفكير

إجتماع 11 ماي 2004

بموجب القرار المتبنى خلال ملتقى 28 فيفري 2004، (انظر نشرة الأخبار رقم 10)، عقد التجمع، اجتماعا في 11 ماي 2004 ، لإنشاء فريق عمل وتفكير، مكلف بالتفكير في تأسيس "لجنة وطنية من أجل الحقيقة والعدالة" في الجزائر.

خلال هذا الاجتماع، تقرر إعداد لائحة حجج، من أجل أن يقرر فريق العمل والتفكير، ماهي الأنشطة التي يجب الشروع فيها مستقبلا. كون لائحة الحجج متكونة من مقالات صحفية تعود إلى الأشهر الأخيرة، مرتبطة أساسا بمسألة المفقودين، سوف يسمح لفريق العمل، بتحليل ودراسة توجهات الحكومة الجزائرية، بشأن هذه المسألة.

وفي إطار هذه النشاطات، تقرر تنظيم ملتقى في الجزائر العاصمة، قبل نهاية سنة 2004 تحت عنوان : " الإختفاءات القسرية: كيفية إنشاء لجنة الحقيقة والعدالة في الجزائر؟ " .

كلفنا الناطقة الرسمية للتجمع، بالتنقل إلى الجزائر، من أجل تكوين فريق عمل وتفكير، ليعمل بالتنسيق مع فريق باريس، في سبيل تنظيم الملتقى. و في هذا السياق، شكّل فريق مؤلف من محامين ومفكرين، وأعضاء من مكتب "أس أو أس" مفقودون.

اجتماع 15 جوان 2004

اجتمع فريق العمل مرة أخرى في 15 جوان. خلال هذا الاجتماع، أشار الأعضاء إلى أهمية تمحور عملهم على مستويات عدة (وطنية، أورو-متوسطة، أوروبية ودولية)، بالإضافة إلى التشديد على ضرورة تأسيس علاقات مع الشخصيات السياسية، والمسؤولين في المنظمات غير الحكومية، الناشطة في هذه الجهة من العالم.

تقرر إذن تسخير الظروف الملائمة، لإطلاق مناقشات في الجزائر، وتحسيس الرأي العام بشأن مسألة الاختفاء القسري، وتشجيع العائلات على اللجوء إلى العدالة. توجه النقاش فيما بعد نحو التنظيم و مناهج عمل فريق التفكير، ودراسة وضعية عائلات المفقودين في الجزائر، وتحديد أهداف تأسيس "اللجنة الوطنية للحقيقة والعدالة".

بسبب التصريحات التي أدلى بها مؤخرا مصطفى فاروق قسنطيني، رئيس اللجنة المتخصصة، لم تحرر لائحة الحجج. وفعلا، في مقال صحفي نشر في يومية L'expression، يقول السيد قسنطيني "مؤسسات الدولة (حتى الآن)، غير مذنبية". "الاختفاءات (حتى الآن) ليست من صنع هذه المؤسسات"، و "الجيش الشعبي الوطني، الدرك والشرطة (حتى الآن) ليسوا مسؤولين عن هذه التجاوزات"، و الاختفاءات ارتكبت من قبل أعوان " خالفوا أوامر رؤسائهم بتصرفهم بصورة غير قانونية. "

نتيجة لذلك، وردا على هذه الادعاءات، تقرر تحرير وثيقة أكثر إستيفاء، لتقديمها إلى العائلات، والرأي العام الوطني والدولي.

وخلال هذا الاجتماع، أعربت الناطقة الرسمية باسم التجمع، عن قلق العائلات بخصوص حملة التعويضات التي شنتها السلطات.

و "النظام الأساسي ودور المجتمع المدني في المحاكمة القضائية".

إختم الملتقى حول إعداد مقترحات للمتابعة، والتي تشمل: نشر التقرير والتوصيات، المسائلة السنوية للحكومات، التقرب من النواب، بهدف جعلهم يودعون مقترحات قانونية ترمي إلى إلغاء القضاء الاستثنائي الخ. سوف تدعم شبكة REMDH مبادرات اللجوء إلى طعون شرعية ودستورية، بخصوص القضاء الاستثنائي.

أرضية غير حكومية "أوروماد" EUROMED

شارك التجمع، في أول اجتماع موسع للأرضية غير الحكومية أوروماد، في 25 و 26 جوان بليماسول (قبرص).

في إطار تمديد المنتدى المدني أوروماد، الذي انعقد في الفترة ما بين 28 و 30 نوفمبر 2003 في كاستلفولتورنو، (نابولي)، ورغبة في عملية إصلاحه، نظمت هذه القاعدة، تحت شعار التوسيع والتجديد.

ساهم العديد من ممثلي شبكات منظمات غير حكومية وجمعيات (وطنية، إقليمية ومحلية وما إلى ذلك). في التفكير حول هيكلتها، وتبني ميثاق و برنامج، وكذا تنصيب عهدة عمل لفريق جديد للمتابعة.

و كان الحديث، على وجه الخصوص، عن دور ومكانة المجتمع المدني، في إطار شراكة الأوروماد وتطورها. و الواقع أنه قد بدا من الضروري، تعزيز الشبكات الموجودة، وكذلك تشجيع بروز الشبكات الجديدة، مع دعم عملية التوسع في قارة أوروبا، مع البلدان المندمجة حديثا في الاتحاد الأوروبي.

آكات (عمل المسيحيين من أجل إلغاء التعذيب)

في مناسبات عديدة، عقد التجمع اجتماعات مع ACAT، المنظمة التي تواصل العمل مع عائلات المفقودين. قدم كل من ميريام بليين و فيران فرانسيس، حصيلة العمل المنجز من قبل خمسون فريقا من المنظمة، لصالح المفقودين. وكما حدث في الماضي، اقترحت فرق ACAT، رعاية

الخلافا الناجمة بين عائلات المفقودين، بسبب هذا الاقتراح، أدت بطبيعة الحال إلى لفت إنتباه أعضاء فريق التفكير، الذين أكدوا على تبني أسلوب "الوحدة" حتى لا تستبعد العائلات، التي قبلت المساعدة الاجتماعية أو التعويض؛ إذ يجب ألا ننسى، بان معظم العائلات تعيش ظروفًا صعبة.

في جميع الأحوال، ومهما كانت نتيجة قرارات كل واحد، لابد من تشجيع عائلات المفقودين على المطالبة بالحقيقة والعدالة.

و من ثم، تقرر أن يعمل فريق العمل والتفكير الخاص بالجزائر العاصمة، بالتشاور مع محامين، على إنتقاء ملفات، من أجل تقديم شكاوى لدى المحاكم في كل ولايات الجزائر.

و بالإضافة إلى ذلك، ذكر فريق العمل على أهمية مواصلة تقديم شكاوى، لدى لجنة حقوق الإنسان للأمم المتحدة. تم رفع أربع شكاوى عن حالات الاختفاء القسري في الجزائر، من قبل تجمع عائلات المفقودين، اثنتان أخريتان في طور الدراسة من قبل التجمع .

وأخيرا، اختتم الاجتماع بعرض الأنشطة التي جرت، في إطار الحملة التي تقوم بها ACAT (عمل المسيحيين لإلغاء التعذيب) حول الإختفاءات القسرية.

ملتقى "العدالة في منطقة البحر الأبيض المتوسط" من 18 إلى 20 جوان 2004

نظم هذا الملتقى من قبل الشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان (REMDH)، بالتعاون مع القضاء الجمعي، AMDH, ADFMK و OMDH، بدعم من اللجنة الأوروبية والمنظمة السويدية لدعم وترقية الديمقراطية، وذلك بهدف عرض التقرير العام حول وضعية العدالة في دول جنوب المتوسط (الجزائر، المغرب، تونس، مصر، الأردن، سوريا، لبنان، إسرائيل وفلسطين).

يجيب هذا التقرير، المعدل خلال الملتقى، بصفة رئيسية على السؤالين: ما هي درجة تماثل النظام القضائي و المعيار القانوني الدولي، المحدد لشروط "العدالة الجيدة" وما هو واقع عمل العدالة عند تماثل البلدان لهذا المعيار القانوني؟. تمحورت المناقشات حول 'التبعية و ضعف بواصر استقلال النظام القضائي' وكذا "استقلال القضاء، العدالة الدستورية ودولة القانون".

حضر المشاركون أيضا، ورشات عمل، تناولت بالدراسة «عدالة الإستثناء»، " المحاكمة المنصفة"،

مفقودين ومتابعة ملفات، بالتحقق لاسيما، من البيانات،
و توافق جميع المعلومات المتعلقة بالاختطاف.